الفعل في العربية
بين القدماء والمحدثين

دراسة و تحليل

رسالة تقدم بها

محمد عامر محمد

الى مجلس كلية التربية الأساسية في الجامعة المستنصرية و هي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور عبد العزيز داخل الخفاجي

١٤٢٧ هـ **٢٠٠٦ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله وحدهَ ، والصلاةُ ، والسلامُ على مَنْ لا نبيَ بعدَه ، وعلى آله وصحبه ، ومَنِ اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعدُ ، فالناظرُ في كتب النحو العربي يرى ان الفعل يتبوأ في العربية مكانة عظيمة لما تحظ بالدراسة اللازمة و إنَّه لم يستقرَّ لمصطلحِ الفعل في العربية تعريف محدد ، هو ادال هو على الزمان ، أم دال على الزمان و الحدث ، ام دال على الزمان و الحدث و النسبة إلى الفاعل ، وغيرُ ذلك مما سيأتي بيانُه ؟ ولا تخفى أهميةُ تحديد المصطلحاتِ ، واختيارِ المصطلحِ المناسبِ الذي يصحُّ إطلاقُه على جزئيات المادة ، وهو ما يرجوه الباحثُ إذ إن مادة هذا الموضوع في الدرس النحوي ، قد جاءت مفرقةً لا يجمعُ شتاتَها بابٌ ، غير أنَّ لها مظانَّ في أبوابٍ متفرقةٍ حاولت قيْد مسائلها ، واقتناص شواردها . وأرى أنَّ من الأهمية بمكان جمعَ شتاتِ ما تفرق بعضه إلى بعض . لهذا وذاك ، اخترتُ هذا الموضوعَ ليكون ميدانَ رسالتي التي أتقدم بها لاستكمال متطلبات درجة الماجستير ، في اللغة العربية ، وقد جعلتُها بعنوان (الفعل في العربية بين القدماء و المحدثين دراسة و تحليل) ، بعد استشارة استاذي الدكتور عبد العزيز داخل عبد الكريم الخفاجي و اقتراحه عنوان البحث فوافقته على ذلك وفي حدود ما أعلمُ ، وبعد التتبُّعِ وسؤالِ ذوي الخبرة ، وجدتُ أنَّ هذا الموضوعَ لم ينلْ حظَّه من البحث ، بحيثُ يفردُ برسالةٍ جامعيَّةٍ متخصصة تجمع اراء المتقدمين و المتأخرين والمحدثين ، وما كُتِبَ فيه من بحوثٍ لم يكن جامعاً لمسائله وأحكامه ، وممن كتب فيه :

١. الفعل زمانه و أبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي .
٢. نحو الفعل للدكتور احمد عبد الستار الجواري .
٣. إسناد الفعل ، دراسة في النحو العربي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب من جامعة بغداد – دائرة اللغة العربية ، قدمتها ، رسمية محمد المياحي .
٤. الفعل في كتاب سيبويه ، دراسة نحوية ، رسالة تقدم بها : عبد الحق احمد محمد إلى كلية التربية ابن رشد ، و هيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد ، جزءاً من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية .

٥. دلالة الفعل في القران الكريم ، رسالة تقدم بها : هاتف بريهي شياع إلى مجلس كلية الأدب – جامعة الكوفة من متطلبات درجة الدكتوراه في اللغة العربية .

٦. صيغ الفعل و دلالاتها في القران الكريم ، رسالة تقدم بها : فاضل كامل الموسوي إلى مجلس كلية الاداب – جامعة الكوفة و هي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها .

هذا غير الكتب التي لم تخصص الا مباحث صغيرة ، وهي بحوثٌ– في نظر الباحث– لم تغط مباحثَ الفعل ، لذا يأمل الباحثُ أنْ يستجمعَ هذا البحثُ أطرافَ موضوعِ الفعل في العربية بين القدماء و المحدثين .

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يكونَ في مقدِّمةٍ و ثلاثة فصول وخاتمةٍ . بيَّنتُ في المقدمة أهميةَ هذا الموضوعِ ، ودواعيَ اختياري له ، و محتويات البحثِ وغيرَ ذلك مما تقتضيه مقدِّماتُ الرسائلِ الجامعيةِ .

و كان عنوان الفصل الأول : الفعل في العربية ، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول : معنى الفعل : بينت فيه معنى الفعل لغة و اصطلاحاً و استندت في ذلك إلى التتبع التاريخي لهذا المصطلح في كتب النحو ، وعرضت فيه دلالة الفعل على الزمان و اول من استخدم هذه الدلالة . و دلالة الفعل على الحدث و الزمان . و على الزمان و المعنى و دلالة الفعل على الاسناد و بينت انها انتقلت إلى النحو من دراسة الجملة في العربية . و من ثم تناولت بالذكر العلامات الدالة على الفعل التي استخدمها النحاة لتيسير معرفة الفعل لدى المتعلمين . كما أشرت فيه إلى اختلاف النحاة في أصل الاشتقاق بين الفعل و المصدر . و المبحث الثاني : تناول اقسام الفعل : عرضت فيه تقسيم الفعل من الناحية الزمنية و بينت فيه آراء النحاة البصريين و الكوفيين و اختلافهم في تحديد اقسام الفعل ، و تبعهم في هذا الاختلاف نحاة بغداد ، الذين جمعوا بين المذهبين ، و تتبعت اقسام الفعل عند نحاة الاندلس و مصر . و المبحث الثالث : الفعل عند المحدثين : عرضت فيه اراء جملة من المحدثين منهم ، الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور ابراهيم انيس ، و الدكتور احمد عبد الستار الجواري ، و الدكتور تمام حسان، والدكتور ابراهيم السامرائي ، و الدكتور فاضل السامرائي ، و الدكتور علي جابر المنصوري ، و الدكتور مصطفى جمال الدين ، و الدكتور عبد الحق احمد محمد .

و تناولت في الفصل الثاني : الفعل اللازم و المتعدي ، عرضت فيه الافعال اللازمة و المتعدية : و يتضمن ثلاثة مباحث : المبحث الأول : اللازم و المتعدي عند القدماء ، و

ضم هذا المبحث التعريف باللازم و المتعدي . و الاشارة إلى اختلاف النحاة في الافعال التي تتعدى إلى مفعول واحدٍ بنفسها تارة وبحرف الجر تارة أخرى . والمبحث الثاني : أبواب الفعل و قياس اللازم والمتعدي : بينت فيه ابواب الفعل و اقوال النحاة بإطلاق القياس في بعض أبواب الثلاثي لازمة و متعدية . و قياس الفعل المتعدّي من اللازم في مضارع (فَعَلَ)المفتوح العين . و قياس مضارع (فَعَلَ)المفتوح العين إذا تعاقب التعدي واللزوم على الفعل الواحد . و المبحث الثالث : اللازم و المتعدي عند المحدثين . بينت فيه آراء المحدثين ومنهم الدكتور مصطفى جواد ، والدكتور أبراهيم السامرائي ، والدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور احمد عبد الستار الجواري ، والدكتور إبراهيم انيس . ودرست في الفصل الثالث: الأفعال الناقصة في مبحثين : المبحث الأول: ضم آراء النحويين القدماء في فعلية كان وأخواتها و اختلافهم في (ليس) بين الفعلية والحرفية ، و تصرف هذه الأفعال . و المبحث الثاني : الأفعال الناقصة عند المحدثين ، تناولت آراء المحدثين في هذه الأفعال .

ونافلة القول إن هذه الرسالة ما هي إلا محاولة أولى متواضعة في مجال البحث العلمي لعلها تنفع في اغناء المكتبة العربية و ((الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ)) الأعراف : ٤٣ . ثم أتوجَّهُ بالشكر إلى من رعاني طالباً في الماجستير ، ومعدًّا هذا البحثَ أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور : عبد العزيز داخل عبد الكريم الخفاجي ، الذي له الفضل – بعد الله تعالى – على البحث والباحث مذ كان الموضوعُ عنواناً وفكرةً إلى أنْ صار رسالةً وبحثاً فله مني الشكرُ كلُّه والتقديرُ والعرفان. وأتوجَّهُ بالشكر الجزيل إلى جميع من أبدى لي مساعدة عن طريق إعارة الكتب واخص بالذكر منهم أمينة مكتبة كلية التربية الأساسية في ميسان و الموظفة المسؤولة عن الإعارة فيها. وكذلك إلى جميع العاملين في مكتبة جامعة البصرة و اخص بالذكر منهم الموظفة المسؤولة عن إعارة الكتب لتحملهم العناء معي .

وأشكر جميعَ الأخوةِ القائمين على المكتبات التي تزودتُ منها مادة هذا البحث ولاسيما المكتبةُ العامة التابعة لجامعة بغداد ، ومكتبة كلية الآداب الجامعة المستنصرية . وأشكر كلَّ مَنْ ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث ، فلهم في النفس منزلةٌ وإن لم يسعفِ المقام لذكرهم ، فهم أهلٌ للفضل والخير والشكر .

الخاتمة

الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية ، وبعض أنماط الجملة الاسمية . ولما للفعل من موقع رئيس في تأليف الجملة عامة وشدة اتصاله بالاسم ، نزع النحاة القدماء إلى الاهتمام بالاسم خاصة ، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومحور بحثهم ودراستهم ، وتولوا أمر الإعراب فيها بصدر رحب وسعة ذرع ، من دون الإعراب في الجملة الفعلية، ذلك أن علم النحو لديهم كان هو الإعراب ، كما أشار إليه الزمخشري في (المفصل) ، والإعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبيها غالباً ، المسند والمسند إليه على السواء ، لتغيير الآخر فيهما ، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها ، وهو المسند إليه ، أي الفاعل . أما المسند وهو الفعل فيحكمه البناء في معظم أحواله ، فلا يتغير آخره بعوامل الإعراب. وقد تركوا لعلم الصرف أمر تصريف الفعل ، في صيغه المختلفة ليعبر عن متباين دلالاته .

و قد تبين للباحث من البحث ما يأتي :

١. على الرغم من أن نحاة الكوفة لم يصل إلينا عنهم إلا كتب نحوية قليلة و لا تتضمن كتباً نحوية خالصة تقابل كتب البصريين كـ الكتاب و المقتضب و الأصول و غيرها من مصادر النحو البصري ، كان لهم آراء في الفعل استند وإليها المحدثون و منها القول بأصالة الفعل ، وهذا دليل على اهتمامهم بالفعل و التقسيم الزمني الذي اتبعوه و قولهم بـ (الفعل الدائم) ، و نفيهم الزمن عن فعل الأمر .
٢. ان النحويين في القرن الرابع الهجري اتجهوا الى نقل النحو العربي الى صناعة لها اصول و قواعد تاثر بها المحدثون و لاسيما في تعريف الفعل بدلالتيه الحدث و الزمان بصرحة ، و التقسيم الزمني الوارد عن ابن سعيد المؤدب الذي قسم الماضي على ثلاثة أنواع : نص و ممثل و راهن و المستقبل نوعان : نص وممثل، و طور هذا التقسيم علي بن سليمان اليمني فقسم الماضي على ماض في اللفظ و المعنى و ماض في اللفظ دون المعنى و يكون لفظه لفظ الماضي و معناه الاستقبال، وماض في المعنى دون اللفظ و يكون لفظه لفظ المستقبل و معناه

المضي ، و المستقبل ثلاثة اضرب و تمثيله كالماضي ، اما الحال فلا يقسمه لانه حد بين الزمانين ، و استقر هذا التقسيم عند المحدثين في تقسيم ابراهيم انيس : قبل الماضي و الماضي و بعد الماضي و الحاضر و قبل المستقبل و المستقبل و بعد المستقبل ، و عند المخزومي الماضي المطلق و الماضي القريب و الماضي البعيد والحاضر و المضارع البسيط و المضارع المستمر .

٣. اختلف النحاة القدماء و تبعهم المحدثون في دلالة الأمر على الفعلية ، فهو عند البصريين فعل و عند الكوفيين دال على الطلب مجرد عن الفعلية ، اما المحدثون فذهب المخزومي مذهب الكوفيين و ابراهيم السامرائي و احمد عبد الستار الجواري و توسع فاضل السامرائي في رأي البصريين القائل بفعلية الامر الى انه دالُ على الاستقبال المطلق و دالُ على الحال و قد يكون مستمراً .

٤. ذهب القدماء الى ان تعدي الفعل بنفسه او بحرف الجر يميز قوة الفعل و ضعفه ، فالافعال اللازمة ضعيفة و المتعدية قوية في العلاقة بينها و بين الفاعل . اما المحدثون فنظروا من زاويتين الاولى رأي مصطفى جواد وهو ان اللازم عارض طارئ و ان الاصل هو تعدي الافعال و الثانية : رأي ابراهيم السامرائي وهو ان اصل الفعل قاصر لازم ثم يصار الى التعدية ، و يرى الباحث ان اصل الافعال كما قال مصطفى جواد عارضة طارئة فلو نظرنا الى قولنا (قام محمد) فنرى ان القيام عارض طارئ ، أي إن معنى القيام هو الأصل في مفهوم المفعولية التي يقتضيها، وإن تأثير الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول وحده ، وإنما يحتاج إلى ما يُعينه على الوصول إلى ذلك ، لكن هذا لا يمنع من كونه أخذ مفعولاً ، وإن كانت الصناعة تقتضي أن يُتوصل إلى ذلك بمساعدة حرف ، ولكن ما الذي جعل هذا الحدَّ يظهر بين هذين المعنيين ؟ إن حالة القيام وقت حدوثه هي التي تبيّن ذلك ، وتجعل الفعل لازماً أو متعدياً ، ولاسيما أن الفعل نفسه قد يكون متعدياً في سياق ، ولازماً في سياق آخر.

٥. يذهب النحاة القدماء الى اصطلاح المتعدي و اللازم ، او الملاقي و غير الملاقي و القاصر و الواصل او أفعال واقعة وغير واقعة ، أو أفعال مجاوزة وغير مجاوزة ، أو أفعال مؤثرة وغير مؤثرة للفعل الذي يأخذ فاعلاً يكتفي به او يتعداه الى مفعول ،

ويرى الباحث صواب رأي المحدثين الذي ذكره إبراهيم أنيس في تسمية الأفعال من حيث وظيفتها في الكلام الى أفعال اختيارية و أفعال إجبارية .

٦. إن النحاة قد اختلفوا في تسمية الافعال الناقصة ، أو النواسخ ، أو كان واخواتها ، ولذلك اتفق مع تسمية المخزومي افعال الوجود ، و الأخذ بهذه التسمية في المناهج الدراسية . واتفق معه بان الجامع لهذه الأفعال هو القول بالعمل و لما كان العمل هو الفيصل في دراسة النحو عند النحاة اذ في ضوئه تجمع الموضوعات أو تفرق فقد جمعت هذه الافعال في باب و احد حيث انها جميعاً ترفع الاسم و تنصب الخبر لذلك جمعت في باب واحد (كان و اخواتها) مع ان ما يفرقها اكثر مما يجمعها. و يرى الباحث دمج باب (كان وكاد) الى باب المفعول به بوصفها أفعالاً تامة ، ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول على وفق نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم .